

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مأزق الحرمان من الحقوق و وهم الدولة  
TRAPPED BY DENIAL OF RIGHTS, ILLUSION OF STATEHOOD: THE CASE OF  
THE PALESTINIAN REFUGEES IN LEBANON

جابر سليمان

Jaber Suleiman

سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت 2012/8 (عربي)  
نموذج الأوراق الموقفية

Birzeit University Working Paper 2012/8 (ARA)  
Position Papers Module

**Editor-in-Chief:** Asem Khalil

**Editorial Board:** Yaser Amouri, Raed Bader, Helga Baumgarten, Youssef Courbage,  
Philippe Fargues, Roger Heacock, Marwan Khawaja, Ray Jureidini, Mahrene Larudee  
Majdi Al-Malki, Magid Shihadeh, Abdel-Karim Barghouthi.

2012

\* Co-sponsored by the Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies (IALIIS) - Birzeit University (BZU), Al-Shabaka & the International Development Research Centre (IDRC), Canada. The views expressed in this publication cannot in any circumstances be regarded as the official position of IALIIS, BZU or IDRC. The IALIIS can be reached at: [ialiis@birzeit.edu](mailto:ialiis@birzeit.edu).

## اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مأزق الحرمان من الحقوق ووهم الدولة

جابر سليمان

نُشرت ورقة الموقف هذه بالاشتراك مع شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة) كإحدى ورقاتها المنشورة في إطار موقف في قضية. وهذه الورقة الخاصة بمعهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت هي موجزٌ لورقة الشبكة التي تضع بين يدي قارئها تحليلات وتوصيات متعمقة. ويمكن قراءة الورقة بالكامل على موقع الشبكة [www.al-shabaka.org](http://www.al-shabaka.org).

أضافت المبادرة التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة تحديات جديدة للاجئين الفلسطينيين في لبنان الذين ما فتئوا يواجهون منذ لجوئهم إلى لبنان في العام 1948 تجاهل الدولة المضيفة لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أتت هذه المبادرة في ظل تنامي نضال المجتمع الفلسطيني في لبنان من أجل اعتراف الحكومة اللبنانية بهذه الحقوق بُغية التغلب على واقع التهميش الذي يعيشه اللاجئون اقتصادياً ومؤسسانياً ومكانياً.

تبنى الفلسطينيون في لبنان آراءً ومواقف متباينة إزاء المبادرة. فبينما هللت حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وصفقت للمبادرة، أبدت حركة حماس والجهاد الإسلامي تحفظات عليها ورفضتها. أما منظمات المجتمع الأهلي، وخاصة لجان حركة العودة وهيئاتها، فقد رفضت المبادرة رفضاً صريحاً وصل إلى حد اتهام السلطة الفلسطينية بالخيانة والتفريط بالحقوق الوطنية في "عبة الأمم". إذ تخشى تلك المنظمات من مبادرة الانضمام إلى الأمم المتحدة لأنها يمكن أن تقوّض الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني: ألا وهي حقه في العودة وتقرير المصير.

ويتسنى قياس حقيقة الموقف الشعبي من مبادرة "الدولة" بشكل ملموس من خلال المقارنة بين الطابع النمطي الذي اتسمت به الاحتفالات الجماهيرية التي نظمتها حركة فتح وفصائل منظمة التحرير دعمًا للمبادرة تحت عنوان "فلسطين: الدولة 194" في الأمم المتحدة، والتي افتقدت إلى الطابع الشعبي واقتصرت في الغالب على الأعضاء والموالين، وبين حماس والاندفاع والزخم الجماهيري الذي ميّز نشاطات المجتمع الأهلي عامة، ولا سيما مسيرة العودة في الذكرى الثالثة والستين للنكبة (15 أيار/مايو 2011).

انطلقت مبادرة الدولة من رام الله، حاملةً كرسياً مصنوعاً من خشب الزيتون مرسوماً عليه شعار الأمم المتحدة، ثم وصلت إلى لبنان حيث طافت بالكرسي في مختلف المخيمات. ولذا سميت "حملة الكرسي". أما مسيرة العودة، فكانت مبادرة خالصةً من المجتمع الأهلي الفلسطيني. وكان أبرز ما ميّزها هو أنها انطلقت من المخيمات وشارك فيها نحو 70 ألفاً من الفلسطينيين جُلهم من أبناء الجيل الثالث للنكبة الذين ولدوا في الشتات. كان المشهد مهيباً بحق حيث حمل العديد من أبناء هذا الجيل أجدادهم وجداتهم على ظهورهم صعوداً إلى تلة مارون الراس المطلّة على فلسطين. وكانوا هم من اقتحم الأسلاك الشائكة التي تفصلهم عن أرض الأجداد، مقدمين ستة شهداء سقطوا على السياج مباشرةً، لكنهم في المقابل أسقطوا المقولة الصهيونية البائسة "الكبار يموتون والصغار ينسون".

لقد نجحت المسيرة في إيصال الرسالة المطلوبة إلى المجتمع اللبناني والدولة اللبنانية والمتمثلة في التمسك بحق العودة ورفض التوطين. وأثبتت المسيرة أن معنى العودة في الوجدان الشعبي الفلسطيني عامةً هو المعنى النقيض للنكبة واللجوء والمنفى، وأن فكرة العودة ما برحت القوة المحركة للنضال الفلسطيني المعاصر والحلم الذي أضحى جزءاً من ذاكرة جماعية زاخرة بالأحزان والمعاناة والآمال المشتركة.

إن اللاجئين الفلسطينيين مستبعدون من المشاركة في مؤسسات الحياة الاجتماعية والثقافية، وقد حوّلت المخيمات الفلسطينية إلى جزر شبه معزولة عن محيطها السكاني وظيفتها احتواء اللاجئين بوصفهم مصدر خطر وتهديد محتملين للمجتمع المضيف. وغالباً ما ارتبط هذا التهميش للمجتمع الفلسطيني بتاريخ متواصل من العنف والتهجير، بالرغم من الأحيان التي كانت الأمور فيها مختلفة. يُعتبر اللاجئون الفلسطينيون في الوقت الحاضر "فئة خاصة من الأجانب، بموجب التشريعات اللبنانية. ويخضع حقهم في العمل إلى قيود صارمة، منها شرط الحصول على إجازة عمل، وشرط المعاملة بالمثل، والأفضلية الوطنية. كما إنهم

محرومون من حق الملكية العقارية منذ تعديل قانون تملك الأجانب عام 2001. وهم لا يستفيدون من خدمات المستشفيات الحكومية العلاجية والاستشفائية، كما أن التحاقهم بالجامعات اللبنانية والمدارس الحكومية يخضع لمبدأ الأفضلية الوطنية.

ولا يزال الفلسطينيون محرومون من الحق في مزاولة المهن الحرة مثل الطب والمحاماة والهندسة وغيرها، حيث يخضع هذا الحق لشرط المعاملة بالمثل الذي لا يمكن تطبيقه في الحالة الفلسطينية. وبهذا لم يترك للفلسطينيين سوى مزاولة المهن اليدوية والمكتبية بشرط الحصول على إجازة العمل.

يعي الفلسطينيون في لبنان بأن الدولة والنخب اللبنانية تعتبر منح حقوق إضافية للاجئين الفلسطينيين خطوة على طريق الاندماج الذي ينتهي بالتوطين. غير أن الفلسطينيين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية وانتماءاتهم التنظيمية يؤمنون بأن حصولهم على هذه الحقوق يدعم نضالهم من أجل العودة وبمكّنتهم من إفشال سيناريوهات توطينهم في لبنان أو بلدان أخرى. فالفلسطينيون في لبنان يعتبرون نضالهم من أجل حقوق الإنسان الأساسية مجرد وسيلة لتخفيف معاناتهم اليومية وإستراتيجية للبقاء ورصيد أساسي لنضالهم الطويل والشجاع من أجل الحفاظ على هويتهم الوطنية وتحقيق حلم العودة.

وعلى الرغم من الطبيعة المستعصية ظاهرياً للمأزق الذي يواجهه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، فإن هناك العديد من الوسائل العملية للمضي قدماً، حيث ينبغي للدولة اللبنانية مواصلة التشريعات اللبنانية مع المعايير الدولية من خلال تأسيس وضع قانوني خاص للاجئين الفلسطينيين في لبنان يميزهم عن الأجانب. وينبغي لها أيضاً التخلي عن المعاملة القائمة على المقاربة الأمنية للوجود الفلسطيني المدني في لبنان ولاسيما للمخيمات واستبدالها بمقاربة مبنية على مفهوم الأمن الإنساني بما يتماشى مع منظومة حقوق الإنسان والنموذج الكلي للتنمية. ولا بد أن يعمل الفلسطينيون بشكل ملحّ وجدّي على تطوير مرجعية فلسطينية موحدة للحقوق الفلسطينية مؤهلة لإجراء الحوار مع مؤسسات الدولة اللبنانية المعنية، بحيث تشمل هذه المرجعية كافة الفصائل، فضلاً عن هيئات المجتمع الأهلي الفلسطيني. ولا بد أيضاً من الحرص على استمرار وجود الأونروا التي تعتبر الشاهد الحيّ على خلق مشكلة اللاجئين وعلى مسؤولية المجتمع الدولي عن حلّها وفق مبادئ القانون الدولي. وفي كل الأحوال، لا بد لأي مبادرة بخصوص الدولة الفلسطينية أن

تحافظ على الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة وحق تقرير المصير والمكانة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.